القسم الأوّل

تطورات التنمية الإنسانية
في البلدان العربية منذ العام 2001

يسعى فريق تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة لتعزيز التواصل بين قرّاء التقرير ومجريات الأحداث المؤثرة على مسار التنمية الإنسانيّة في الوطن العربي من خلال تضمين التقرير، ابتداء من هذه الإصدارة، قسما افتتاحيا يراجع انعكاس أحداث مهمة على الصعيدين العربي والعالمي على مسيرة التنمية الإنسانيّة في الوطن العربي منذ الانتهاء من إعداد التقرير السابق في السلسلة.

ويتضمن القسم التالي تقييما لتطورات الأوضاع العربيّة والعالميّة التي قدّر فريق التقرير أنّ لها آثارا مهمّة على التنمية الإنسانيّة في البلدان العربيّة منذ الانتهاء من إعداد تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة الأوّل 2002.

تطورات التنمية الإنسانية في البلدان العربية منذ العام 2001

يخصّص تقرير "التنمية الإنسانية العربية"، ابتداء من الإصدارة الثانية، هذه، قسما افتتاحيا يستهدف تقييم التطورات المؤثرة على مسيرة التنمية الإنسانية في الوطن العربي وفق المفهوم المتبنى، سواء على الصعيد الخارجي (الإقليمي والعالمي) أو الداخلي (في الأقطار العربية) في الفترة منذ البدء في إعداد التقرير السابق في السلسلة، حتى الانتهاء من صياغات التقرير الحالي.

تمهيد: في مفهوم التنمية الإنسانية

رغم شيوع استعمال "التنمية البشرية" بالعربية كترجمة للمصطلح الإنجليزي human development ، الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مطلع تسعينات القرن الماضي، ومثل نقلة نوعية في الفكر التنموي، إلا أن "التنمية الإنسانية" عندنا تعريب أصدق تعبيراً عن المضمون الكامل والأصيل للمفهوم، كما سيتضح بعد قليل، مع الإبقاء على مصطلح "التنمية البشرية" بدلالة أضيق، تقابل تقريباً ما اصطلح عليه في وقت سابق بعبارة "تنمية الموارد البشرية "Human Resources Development" وذلك ما يسمح به ثراء اللغة العربية.

فعلى حين تستعمل كلمتا "البشرية" و"الإنسانية" تبادلياً في العربية، يمكن إنشاء تفرقة، دقيقة، ولكن دالة، بين الأولى، كمجموعة من الكائنات، والثانية، كحالة راقية من الوجود البشري. فلفظة الإنسانية تعبر عن سمو الوجود البشري[1]، وهذه التفرقة هي أساس تفضيلنا لمصطلح "التنمية الإنسانية" بالعربية.

وعلى صعيد آخر، استقر بالعربية استخدام مصطلح "رأس المال البشري" كتعريب لمصطلح human capital، بمعنى التوجهات والمعارف والقدرات التي يكتسبها الأفراد، أساساً من خلال التعلم والتدرب والخبرة العملية.

وعندنا أيضا أن مفهوم "رأس المال" الذي يتسق مع "التنمية الإنسانية" أوسع كثيراً من "رأس المال البشري" على المستوى الفردي، وهو بَعْدُ أرحب على المستوى المجتمعي.

ونقترح اعتماد مصطلح رأس المال المجتمعي ليعبر عن تكامل مفاهيم رأس المال الاجتماعي، والسياسي، والفكري، والثقافي، في رأسمال عماده الأنساق التي تنظم البشر في بنى مؤسسية تحدد طبيعة النشاط المجتمعي، وعائده. وإذا جمعنا بين مفهومي رأس المال المجتمعي، الذي يتعامل مع الناس باعتبارهم مؤسسات[2] – بما في ذلك

الإطار 1

التنمية "الإنسانية"، أو "البشرية"؟

بينما تستعمل لفظتا "الإنسانية" و"البشرية" تبادليا بالعربية، يشي التعريف المعجمي بقرابة للأولى، للمعاني المقصودة في حالتنا، حيث:

(الإنْسَان): الكائن الحيّ المفكر. و–الإنسان الراقي ذهناً وخلقاً.

و(الإنسانِيَّة): خلاف البهيميَّة. وجملة الصفات التي تميِّز الإنسان. أو جملة أفراد النوع البشريّ التي تصدق عليها هذه الصفات.

المصدر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ص 30 ، 60.

الإطار 2

شيخ الربوة محمد بن أبي طالب الأنصاري الدمشقي (المتوفّى ١٣٧٢ م) :الإنسان.

"إن الإنسان لما كان صفوة العالم وزبدة الكون ومركز أشعة المحيطات والإحاطات والجامع لمستفرق ما في الأرض والسماوات وكان سلالة الوجود وخلاصته ونخبته وثمرته والغاية منه، تعين أن نختم الكتاب بذكر ما ظهر من خصائصه وعجائب خلقه وأخلاقه، إذ ذكرنا فيه من وصف المتولدات الثلاثة والأقاليم السبعة والبحار وما فيها، وخصائصها وخصائص البلاد، ولم يبق إلا الإنسان الذي هو المطلوب في ذلك كله، وإليه مرجع جمعيه صفاتٍ لا ذاتاً. وهو الخليفة الممكن في الأرض والمكلف لأداء الغرض... مخلوق مكلَّف وممكَّن... كان من خصائصه أن الله تعالى جمع فيه قوى العالَمَيْن وأهله لسكنى الداريْن، فهو كالحيوان في الشهوة والغذاء لعمارة الأرض، وهو كالملائكة في العلم والعبادة والاهتداء فرشحه الله بعبادته وعمارة أرضه لخلافته. وهيأه لمجاورته في جنته ودار كرامته. وهذا الإنسان من ضدين متقابلين وجوهرين متباعدين أحدهما لطيف روح سماوي علوي نوري محيط حي يدرك، والآخر كثيف جسد أرضي سفلي ظلماني ميت غير حساس. ولذلك سمى إنساناً. تثنية إنس. كما يقال فعل وفعلان إنس وإنسان".

المصدر: كتاب "نخبة الدهر في عجائب البر والبحر" – مقتطف في (أحمد صدقي الدجاني، 1994).

1 في القرآن الكريم يستخدم لفظ الإنسان في مواضع المسؤولية والتكريم بينما يستعمل لفظ " البشر" لوصف مجموعة من المخلوقات. انظر مثلا "خلق الإنسان * علّمه البيان" (الرحمن، 3 و 4). ومن محاسن لفظة "إنسان" في اللغة العربية أنها تجمع النوعين، الذكر والأنثى، في صنف واحد، وهي تعد أيضا مثنى "إنس".

2 يقصد بالمؤسسة، في العلم الاجتماعي، نسق مستقر من العلاقات الاجتماعية.

مجتمعات بكاملها، ورأس المال البشري، الذي يتعامل معهم كأفراد، لاكتمل مفهوم لرأس المال الإنساني نعتبره جديراً بالاقتران بمفهوم التنمية الإنسانية.

وقد اكتسب مفهوم "التنمية الإنسانية" ذيوعاً منذ عام 1990 بتبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمصطلح، بمضمون محدد، وتركيب مقياس للتنمية الإنسانية [3] – هو في الواقع أقرب لكونه مقياساً للتنمية البشرية بالمعنى المرادف لرأس المال البشري– ونشر تقرير سنوي حول الموضوع، تحت قيادة الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق".

ويُبنى المفهوم على التراث الفكري الخاص بدور البشر في التنمية الذي مر بتطورات متتالية توصلت إلى جُل العناصر التي تبناها تقرير التنمية البشرية (العالمي) الأول (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإنجليزية، 1990).

ويقوم المفهوم على أن "البشر هم الثروة الحقيقية للأمم"[4] وأن التنمية الإنسانية هي "عملية توسيع خيارات البشر". ونتوقف هنا لتبيان مركزية الحرية في مفهوم التنمية الإنسانية. فمنطق توسيع خيارات الناس يرتّب أولوية مطلقة لإعمال حرية الاختيار بين بدائل متاحة، الأمر الذي ينطوي بدوره على مركزية الحرية في التنمية الإنسانية، حتى أنّ بعض الكتابات النظرية الأحدث تساوي بين التنمية والحرية (سن، بالإنجليزية، 1999).

والواقع أن "الخيارات" choices تعبير عن مفهوم سابق، يعود إلى الاقتصادي، هندي الأصل، "أمارتيا سن" A. Sen[5] منذ الثمانينات، ألا وهو "الاستحقاقات" entitlements، ونرى فيه تعبيراً عن حق البشر الأصيل في هذه "الخيارات".

للبشر إذاً، لمجرد كونهم بشراً، حق أصيل في العيش الكريم، مادياً ومعنوياً، جسداً ونفساً وروحا. ويتفرع عن هذا المنطلق نتيجتان هامتان:

الأولى: ترفض التنمية الإنسانية، بداية، أي شكل من أشكال التمييز ضد البشر على أي معيار كان: النوع أو الأصل أو المعتقد.

الثانية: لا يقتصر مفهوم الرفاه الإنساني في التنمية الإنسانية على التنعم المادي وإنما يتسع للجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية الكريمة مثل التمتع بالحرية، واكتساب المعرفة والجمال والكرامة الإنسانية وتحقيق الذات الذي ينبع من المشاركة الفعالة في شؤون الاجتماع البشري كافة.

وأحقيات البشر، من حيث المبدأ، غير محدودة، وتتنامى باطراد مع رقي الإنسانية. ولكن الاستحقاقات الثلاثة الأساسية، في نظر تقرير التنمية البشرية، هي عند أي من مستويات التنمية "العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق".

ولكن التنمية الإنسانية لا تقف عند هذا الحد الأدنى، بل تتعداه إلى استحقاقات إضافية أخرى، تشمل "الحرية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان" (المصدر نفسه).

وتقوم عملية التنمية الإنسانية على محورين أساسيين:

الأول: بناء القدرات البشرية الممكِّنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق، وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والتمتع بالحرية، لجميع البشر دون تمييز.

والثاني: التوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني: الإنتاج ومنظمات المجتمع المدني والسياسة.

التنمية الإنسانية إذاً ليست مجرد تنمية "موارد بشرية"، أو حتى "تنمية بشرية"، أو وفاء بالاحتياجات الأساسية للناس فحسب، وإنما هي نهج أصيل الإنسانية في التنمية الشاملة المتكاملة، للبشر وللمؤسسات المجتمعية، يستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

ترفض التنمية الإنسانية بدايةً أي شكل من أشكال التمييز ضد البشر على أي معيار كان: النوع أو الأصل أو المعتقد.

التنمية الإنسانية هي نهج أصيلٌ في التنمية الشاملة المتكاملة، للبشر وللمؤسسات المجتمعية، تستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

3 لا ريب في أن مقياس التنمية البشرية HDI كان يعد تقدما هائلا بالمقارنة بالمؤشر التقليدي للتنمية، الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والذي تبلور توافق على قصوره كمقياس للتنمية "الاقتصادية"، ناهيك عن التنمية الإنسانية أو البشرية.

4 تعود العبارة، في الأساس، إلى كتاب "فردريك هاربسون" الشهير "الموارد البشرية كمصدر لثراء الأمم" (بالإنجليزية)، 1973.

5 فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد في العام 1998، تقديراً لأبحاثه في مجال الرفاه، خاصة الفقر والمجاعات.

أهم استخلاصات تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (2002)

رغم الإنجازات التي حققتها البلدان العربية على أكثر من صعيد في مضمار التنمية البشرية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تبقى السمة الغالبة على مشهد الواقع العربي الراهن هي تغلغل نواقص محددة في البنية المجتمعية العربية تعوق بناء التنمية الإنسانية، أجملها تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (2002) في نواقص ثلاثة: في

الإطار 3

ماذا يظن العرب في "النواقص الثلاثة"

تتيح دراسة دولية ضخمة (مسح القيم العالمي) فرصة للتعرف على التفضيل النسبي للعرب، مقارنة بمناطق ودوائر ثقافية أخرى فيما يتصل بالنواقص الثلاثة التي خلص إليها تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول: في الحرية والحكم الصالح، وفي المعرفة، وفي تمكين المرأة.

وتقوم النتائج التالية على مسوح ميدانية في عدد كبير من دول العالم شمل من البلدان العربية أربعة (الأردن والجزائر والمغرب ومصر) تضم حوالي نصف سكان البلدان العربية. وإضافة للمنطقة العربية تتوافر بيانات تكفي للتوصل لنتائج عن ثماني مجموعات بلدان أخرى: بلدان إسلامية أخرى (غير عربية)، إفريقيا جنوب الصحراء، شرق أوروبا، جنوب آسيا، الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا، أمريكا اللاتينية، شرق آسيا، وغرب أوروبا.

جاء موقف العرب، في نتائج هذه الدراسة، حاسما مع المعرفة والحكم الصالح ولكن مترددا حيال تمكين المرأة.

من بين المناطق التسع عبّر العرب عن أعلى تقدير لدور العلم في خدمة البشرية. كذلك جاء العرب على رأس قائمة الموافقة على أن "الديمقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم" وجاءوا بأعلى نسبة رفض للحكم التسلطي (حاكم قوي لا يأبه ببرلمان أو انتخابات).

وفيما يتعلق بتمكين النساء، احتل العرب الموقع الثالث بين المناطق التسع في رفض أن " التعليم العالي أهم للرجل من المرأة" بينما عبّروا عن أعلى نسبة موافقة على أنه "عند قلة فرص العمل، يجب أن يكون للرجال أولوية في العمل". بعبارة أخرى حبذ العرب المساواة بين النوعين (النساء والرجال) في التعليم وإن ليس في فرص العمل. أي، بلغة التنمية الإنسانية، في بناء القدرات البشرية للنساء ولكن ليس في توظيفها.

بناء على هذا، يمكن القول بأن الرأي العام العربي يساند بقوة تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول في تحديد اثنين من النواقص الثلاثة: الحرية والحكم الصالح، والمعرفة. إلا أن التقرير ربما تجاوز الرأي الشعبي العربي في التركيز على نقص تمكين المرأة، حسما للتردد حيال تمكين المرأة لمصلحة النهضة الإنسانية، واتساقا مع ضرورة تكامل محوري التنمية الإنسانية: بناء القدرات البشرية وتوظيفها.

المصدر: إنجلهارت، ر. (بالإنجليزية)، ورقة خلفية للتقرير. مصدر البيانات: مسح القيم العالمي.

الشكل 1
الديمقراطية أفضل نظام حكم

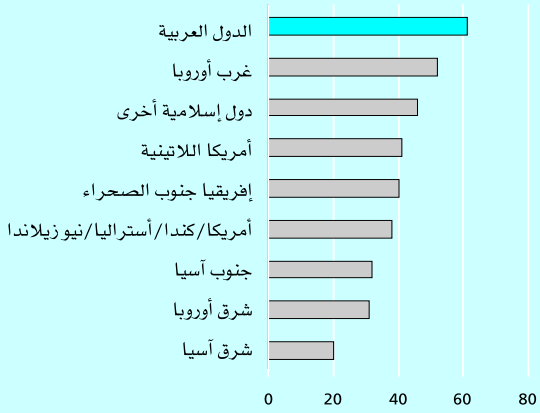

الشكل 2
رفض الحكم التسلطي

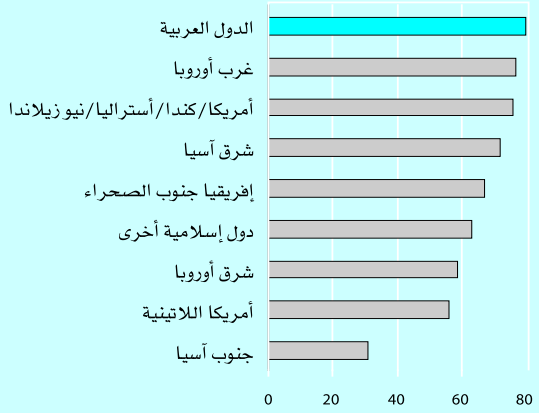

الشكل 3
المساواة بين النوعين في التعليم العالي

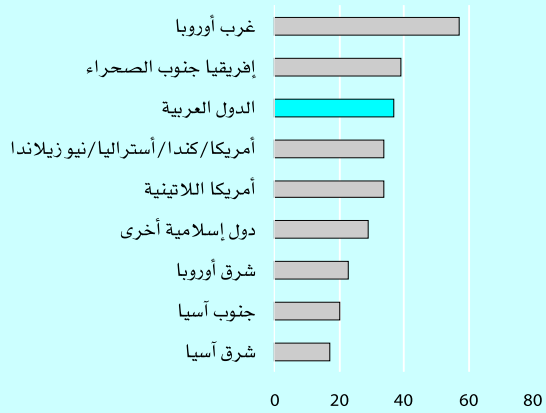

الشكل 4
المساواة بين النوعين في فرص العمل

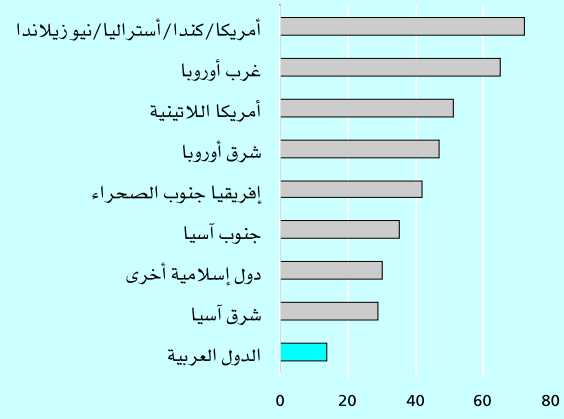

الإطار 4 **إحصاءات موقع تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول على الإنترنت، http://www.undp.org/rbas/ahdr/ حتى حزيران/يونيو 2003**

العام	عدد مرات نسخ جزء من التقرير أو كله	عدد مرات نسخ التقرير بالكامل
2002	978000	792000
2003	345000	303000
الجملة	**1324000**	**1095000**

ملحوظة: الجملة قد لا تساوي حاصل جمع المكونات نتيجة للتقريب.

الحريـــة، وفي تمكين المرأة، وفي الـــقـــدرات الإنسانية- خاصة المعرفة. حتى أن أخذ هذه النواقص في الاعتبار، كما في تركيب مؤشر بديل للتنمية الإنسانية، يقلل من مكانة البلدان العربية على مقياس التنمية البشرية التقليدي، ويؤكد أن تحدي بناء التنمية الإنسانية مازال جد ضخم للغالبية الساحقة من العرب.

في المنظور الإيجابي، يعني بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي أن تتوفر البلدان العربية على تجاوز النواقص الراهنة، بل تحويلها إلى نقيضها؛ أي إلى ميزات ينعم بها المواطنون العرب، دون تفرقة، وتزهو بها البلدان العربية.

يعني بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي أن تتوفر البلدان العربية على إعادة تأسيس المجتمعات العربية على: الاحترام القاطع للحقوق والحريات الإنسانية، وتمكين المرأة العربية، وتكريس اكتساب المعرفة.

على وجه التحديد يخلص التقرير إلى ضرورة أن تتوفر البلدان العربية على إعادة تأسيس المجتمعات العربية على:

1. الاحترام القاطع للحقوق والحريات الإنسانية باعتباره حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح المحقق للتنمية الإنسانية.

2. تمكين المرأة العربية، عبر إتاحة جميع الفرص، خاصة تلك الممكنة من بناء القدرات البشرية، للبنات والنساء على قدم المساواة مع "أشقائهن" من الذكور.

3. تكريس اكتساب المعرفة، وتوظيفها بفعالية، في بناء القدرات البشرية، وتوظيفها بكفاءة في جميع صنوف النشاط المجتمعي، وصولاً إلى تعظيم الرفاه الإنساني في المنطقة.

هذا هو صلب التجاوز اللازم لتخطي أزمة التنمية الإنسانية في المنطقة العربية، ولكنه ليس منتهى الأمل. فاستكمالاً لتجاوز نواقص الوضع العربي الراهن، يمكن الإشارة أيضاً إلى ضرورة بناء القدرات الإنتاجية العربية في مواجهة الطبيعة الريعية للاقتصادات والمجتمعات العربية.

واستكمالاً لإصلاح البناء المؤسسي العربي خدمة للتنمية الإنسانية، يتعين، بالإضافة لإصلاح نسق الحكم على الصعيدين القطري والقومي على أساس متين من الحريات، تمتين التعاون العربي على أساس من توسيع نطاق المشاركة الشعبية الفعالة في اتخاذ القرار على الصعيد العربي؛ وتعظيم فرص الاستفادة من العولمة، وتوقي مخاطرها المحتملة.

تطورات التنمية الإنسانية منذ العام 2001: البيئة العالمية والإقليمية

بدأ العمل على تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول في مطلع العام 2001. ومن هنا توقف تحليل التقرير الأول عند نهايات القرن العشرين. وحيث أن العمل على الصياغات الأولى للتقرير الحالي (الثاني) قد بدأ في مطالع العام 2003، فإن الأفق الزمني للقسم الحالي من هذا التقرير يقتصر أساسا على عامين ميلاديين، وهي بالقطع فترة شديدة القصر بمعايير حركة التنمية الإنسانية. فلا يتوقع في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة أن تقوم تطورات تنعكس بصورة جوهرية في المؤشرات الأساسية للتنمية الإنسانية، والتي يقتضي تحديثها توافر بيانات جيدة وحديثة، أعرب التقرير الأول عن الشكوى من ندرتها.

وإعمالا لقاعدة أن "ما لا يدرك كله لا يترك جله"، يتوجه هذا القسم إلى التحليل الكيفي وذلك بالتركيز على استقراء الاتجاهات الباطنة في أحداث ذات دلالات مهمة لأبعاد التنمية الإنسانية المختلفة على صعيد التطورات الإقليمية والدولية، والتي تنذر، وقت الكتابة، بأحداث جسام قد تغير حال التنمية الإنسانية، بل وجه الحياة ذاته، في المنطقة بأسرها لآماد طويلة.

كما أن أحداثا يمكن أن تقع في فترة زمنية قصيرة، ولكنها تترك أثرا بالغ الأهمية للتنمية الإنسانية. ولهذا يسعى القسم الحالي من هذا التقرير للإمساك بقطار الأحداث التي قد يكون لها مثل ذلك الأثر المهم على مسيرة التنمية الإنسانية في البلدان العربية ذاتها، واستقراء دلالات صيرورتها على مسيرة التنمية الإنسانية في البلدان العربية، خاصة في ميداني الحرية والحكم الصالح، ونهوض المرأة.

ولكن توسل التحليل الكيفي لا يحل مشكلة توافر البيانات تماما. فالأسلوب المقترح يستلزم توافر قواعد بيانات جيدة وشاملة عن الأحداث

الإطار 5

محمد حسنين هيكل: جرسٌ يُدق

لقد كان الإصدار الأول لتقرير "التنمية الإنسانية العربية" بمثابة جرس يدق!

وفي تجارب حياتنا العادية فإن دقة الجرس كانت باستمرار تنبيهاً أخيراً لمن يعنيهم الأمر.

فأول جرس وصل إلى آذاننا كان جرس المدرسة يدعو إلى المعرفة والعلم، وجرس القطار كان إعلاناً بأنها فرصة قبل بدء الرحلة، وجرس بعض دور العبادة كان نداءً إلى الصلاة، وجرس سيارة الإسعاف أو الإطفاء كان رجاءً بتغيير أولويات السير وإفساح الطريق لمرور ما لا يحتمل الانتظار، والجرس في مباني المنشآت والمؤسسات كان إنذاراً بأن هناك حريقاً أو محاولة سطو.

وذلك الجرس الذي دقه "تقرير التنمية الإنسانية العربية"، وقد دق على سمع العرب، وعلى مسمع من غيرهم، جاء يحمل أصداء من دقات كل الأجراس في حياتنا: دعوة إلى معرفة وعلم، وإعلاناً بفرصة أخيرة للحاق برحلة المستقبل، ونداءً إلى التطهر، ورجاءً بإفساح الطريق لأولوية طارئة، وأخيراً إنذاراً بخطر داهم- إذا لم يهرع من يعنيهم الأمر، لأن الشرر المتطاير بعده نار على وشك أن تندلع وتستشري!

والحقيقة أن تقرير التنمية الإنسانية العربية جاء جرساً رن مع الدقيقة الأخيرة من الساعة الأخيرة من الزمن العربي المعاصر- في إطار تاريخ يختلف جذرياً عن كل ما عرفته التجربة الإنسانية الحديثة، وهي تجربة يمكن أن يقال بتبسيط- قد لا يكون مخلاً رغم ما في التبسيط عادة من محاذير- أنها مرت بعدد من العلامات الرئيسية:

- العلامة الأولى الثورة الفرنسية (مطالع القرن التاسع عشر) التي جاءت بعد عهود طويلة من حياة البشر رعايا للأباطرة والملوك والسلاطين والأمراء- وبلورت مفهوم الوطن لشعب بذاته وصفاته يعيش على أرض لها حدود، ويصنع- ضمن ما يصنع في مجال الاقتصاد- سوقاً واحدة تكفل صالح المجموع، وكذلك ظهر سوق الدولة.

- والعلامة الثانية محاولة الوحدة الألمانية (أواخر القرن التاسع عشر) وقد حاولت طرح مفهوم الأمة، باعتبارها جامع قوم بينهم من صلات القرب والجوار، واللغة والثقافة، وتجربة التاريخ المتواصل- مما يوجد لديهم روابط أوسع من حدود أرض وشعب ودولة وطنية- وتلك أحوال تمكن من وعاء سوق أوسع يكفل المصالح، أو كذلك يجب أن يكون. وهو ما يسمح بظهور ما يمكن تسميته "سوق الأمة"، (وقد يتمدد أحياناً ليكون "سوق الإقليم").

- والعلامة الثالثة خروج الولايات المتحدة الأمريكية من وراء عزلة المحيطات (مطالع القرن العشرين)، فإن ذلك الخروج جاء إشارة دالة إلى أن الولايات المتحدة التي اكتفت بنفسها حين لم تكن في حاجة إلى بقية العالم- اكتشفت أنها هي الأخرى تحتاج إلى العالم قدر احتياجه لها. بهذا اللقاء عبر كل قارات الأرض- وقد رافقته طفرات هائلة في مولدات الطاقة ومحركات الطيران ووسائل الاتصال- ظهرت ملامح عالم واحد، راح يمشي يوما بعد يوم إلى نوع من عالمية السوق.

- والعلامة الرابعة أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية- التي ظهرت وتمكنت خلالها وبعدها ثورة الإلكترونيات والفضاء والأقمار الصناعية- فإن أزمة العقائد السياسية التي استحكمت مع انتهاء الحرب الباردة (أواخر القرن العشرين) قادت إلى تحول بالغ الخطر والأثر ترافق معه انتقال يبدو مفاجئاً- مع أنه لم يكن كذلك- وبمقتضاه فإن "سوق العالم" انقلب إلى "عالم السوق".

وعليه، فإن السياق الذي تصاعد من سوق "الشعب ودولته الوطنية"- إلى سوق "الأمة ومجالها القومي" (أو الإقليمي)- إلى "سوق العالم وحركته الواسعة"- وصل إلى "عالم السوق" الساري بكل الحدود الوطنية، والقومية، والقارية.

ومبعث الخطر والخطورة أن "سوق العالم" الساري عبر القارات سوف يتحول إلى "عالم السوق" الطاغي، لأنه سوف يستوعب ويحتوي ويستولي ويفرض هيمنته بدون عوائق أو حواجز طبيعية أو سياسية، وذلك يؤدي إلى مأزق مزدوج: من ناحية، فإن الإرادات المحلية والإقليمية لا تقدر على المقاومة ولا يكون أمامها غير الاستسلام، أي أن السوق يصبح حاكم الشعوب والأمم ومدير شؤون العالم.

ومن ناحية أخرى فإن نفس المأزق ينقل المرجعية الدولية من سلطة القانون إلى سلطة السوق، وهنا فإن الحقوق الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة في نيويورك تسلم دورها لمرجعية بورصة الأوراق المالية في نيويورك أيضاً، كما أن معاقل هذه المرجعية، أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعهما الشركات العابرة للقارات- سوف تمسك في يدها وتسيطر بالقول الفصل على الشأن العالمي، وعليه فإن السوق يكون المدبر لعمليات المخابرات والآمر للجيوش والأساطيل، والموجه لمنصات الصواريخ على مختلف أنواع حمولاتها!

ولعل تقرير "التنمية الإنسانية العربية" جاء في الدقيقة الأخيرة من الساعة الأخيرة ليطرح على العرب سؤال المصير:

- إذا أردنا عالماً يملك "السوق"- فأين نحن في هذا العالم فكراً وفعلاً- قدرة ومشاركة؟!

- وإذا قبلنا بسوق يملك هو "العالم" فأين نحن في هذا السوق موقعاً ودوراً- توجيهاً وتأثيراً؟!

أي باختصار: أين نحن؟!

التي يمكن أن تنطوي على دلالة لمسيرة التنمية الإنسانية في البلدان العربية. وكثرة هذه القواعد تعبر عن وجهة النظر، إن لم نقل التحيز، من جانب الجهة التي تقوم على جمعها. وللتقليل من هذه المشكلة، خاصة فيما يتصل بالأحداث الخاصة بالبلدان العربية، لجأنا إلى استقاء البيانات من أكثر من مصدر، بالإضافة إلى تتبع محتوى وسائل الإعلام عبر الفترة الزمنية محل الدراسة.

في الأبعاد الدولية والإقليمية للتنمية الإنسانية في البلدان العربية

لعل تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (2002) لم يولِ الأبعاد الإقليمية والدولية لمأزق التنمية الإنسانية في الوطن العربي الاهتمام الكافي، أو على الأقل هكذا رأت كثرة من العرب الناقدين للتقرير. وقد قوّى من هذا الشعور صدور التقرير بعد وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتداعياتها الجسام، رغم أن العمل على التقرير كان قد بدأ، وانتهت صياغاته الأولى، قبلها.

ومن المؤكد أن المغالاة في تقدير مدى إعاقة التحديات الإقليمية والعالمية للتنمية في البلدان العربية ليست مسلكا إيجابيا مفيدا، بل هي مسلك هروبي في المقام الأول، مريح للنفس المكدودة ولكنه شديد الخطر. إنّه ينطوي على

تكريس قعود الهمة ووهن القدرة، كما يعمي الأبصار عن مهمة الإصلاح الذاتي التي يمكن أن تؤدي إلى بناء القدرة الذاتية العربية، وهي السبيل السليم لمجابهة التحديات الإقليمية والعالمية الجسام التي تواجهها البلدان العربية. ومن هنا كان الخيار الاستراتيجي لتقرير "التنمية الإنسانية العربية" الأول في التركيز على الإصلاح المطلوب في البيت العربي.

إنّ بناء القدرة الذاتية العربية هو السبيل السليم لمجابهة التحديات الإقليمية والعالمية الجسام.

فالعامل الحاسم في المواجهة الناجعة للتحديات الإقليمية والعالمية التي تحيط بالوطن العربي، في نظر فريق التقرير، هو بناء القدرة العربية الذاتية في مجالات المعرفة والقدرات الإنتاجية والسياسية، على مختلف صنوفها، وفي إطلاق الطاقات الخلاقة للشعب العربي عبر توسيع نطاق الحرية وضمانها بالحكم الصالح. ولا يكتمل هذا البناء بما يضمن الفلاح في المنظور التاريخي إلا بنشأة نسق راق من التعاون العربي يصل حد التكامل، نسميه "منطقة مواطنة حرة عربية" ينعم فيها كل عربي بحقوق المواطن غير منقوصة في أي من البلدان العربية ، وفي جميعها. وذلك سيقوي، بلا شك، من القوة التفاوضية للبلدان العربية في المعترك الإقليمي والعالمي الشرس المحيط بها، وسيضمن لجميع البلدان العربية الانتساب إلى عالم الألفية الثالثة من موقع قدرة ومنعة.

ومع ذلك، لا مناص من التصدي للتحديات "الخارجية" بما يتناسب مع جسامتها. فلا يمكن لنا أن نغفل عن أن العالم قد دخل حقبة تاريخية جديدة بعد أحداث سبتمبر 2001، ليس لحجم الضحايا البشرية على أهميتها، وإنما لما أحدثته من زلزال لا زالت عواقبه السياسية والأمنية تترى.

خلقت السياسات والإجراءات الأمنية التي أخذت تتبناها بعض البلدان المتقدمة، مناخا جديدا لا يصب في استراتيجية التنمية الإنسانية في الوطن العربي أو في مناطق العالم النامية.

إن إزهاق الأرواح البشرية البريئة مخالف لكل القوانين الوضعية، وقبل كل شيء للشرائع السماوية. ولكن غلب على السياسة العالمية في مكافحة الإرهاب طابعها العسكري والأمني، وضعفت بل كادت تتلاشى فيها خطط تجفيف منابعه الاقتصادية والسياسية.

وخلقت السياسات والإجراءات الأمنية التي أخذت تتبناها بعض البلدان المتقدمة، مناخا جديدا لا يصب في استراتيجية التنمية الإنسانية في الوطن العربي أو في مناطق العالم النامية.

فقد أصبحت الحكومات في هذه البلدان ترى الانتقال من اللغة القديمة، لغة حقوق الإنسان، والحرية، والمساواة، إلى اللغة الجديدة، لغة الأمن والمصالح، تعزيزا لإحجامها عن ركوب مركب الحريات. فإذا كانت البلدان التي حققت تقدما كبيرا في مجال الحريات وحقوق الإنسان تتبنى قوانين وإجراءات تحد منها، بل وأحيانا تنتهكها، فإن البلدان الأخرى التي تشكو من نقص شديد فيها تذرعت بها حتى تتكص عن الإقدام عليها. فكان هذا مآل المنطق الأمني. فإن أريد مآل آخر فلا مناص عن منطق آخر، منطق زيادة الحريات لأنه يسُد منافذ الإحباط والنقمة، ومنطق المساواة والعدالة الاقتصادية لأنه يولد منابع للرضى والاطمئنان.

ولقد تفاقم الأثر السلبي للأبعاد الدولية والإقليمية على التنمية الإنسانية في البلدان العربية عندما اتسعت عمليات التضييق على الحريات في العالم أجمع، بما في ذلك داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وإن اتسع نطاق التضييق على الحرية الذي رعته الإدارة الأمريكية الراهنة ليشمل العالم كله، فقد خص العرب والمسلمين منه النصيب الأوفر، حتى وإن كانوا مواطنين، أو مقيمين شرعيين، في الولايات المتحدة أو أوروبا.

فقد لجأت الإدارة الأمريكية إلى إقرار وتطبيق إجراءات تنتهك أبسط حقوق الإنسان. وقد خلصت "لجنة المحامين (الأمريكيين) لحقوق الإنسان" في تقرير حديث إلى أنه:

"خلال العام الماضي، اتخذت حكومة الولايات المتحدة سلسلة من الأفعال أدت إلى تآكل تدريجي لضمانات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة، تلك الضمانات الأساسية التي مثلت مركز النظام الدستوري الأمريكي لأكثر من قرنين. إن الصورة التي يرسمها هذا التقرير تبين أن نمط سلوك حكومة الولايات المتحدة منذ 11 سبتمبر كان، في كثرة الحالات، مفارقا لمبادئ حقوق الإنسان، الأمريكية والدولية. لقد انتُقِص من بعض المبادئ الغالية التي تأسست عليها البلد، أو أُهمِل" (لجنة المحامين (الأمريكيين) لحقوق الإنسان، بالإنجليزية، 2002). ويوثق التقرير جوانب تفصيلية لتدهور ضمانات الحقوق المدنية والسياسية.[6] فقامت الإدارة الأمريكية بمصادرة

6 يبين التقرير جوانب عديدة لانتهاكات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية منها:
"إن مكتب التحقيقات الفيدرالي يمكن أن يُبلَّغ الآن عن الكتب التي يستعيرها شخص من مكتبة أو يشتريها. ويمكن، وفق قانون "باتريوت" اعتقال غير المواطنين لأمد طويل دون اتهامهم بأي جريمة. وتشمل الإجراءات الحالية للهجرة والتجنيس الاحتجاز دون اتهام، ليس لأسبوع مثلا ولكن لشهور.
لقد أعدت وزارة العدل قائمة للشباب المستهدفين بالاستجواب من قبل السلطات الحكومية فقط على أساس بلد الأصل.
لقد استعملت الإدارة (الأمريكية) مصطلح "عدو محارب غير قانوني"، الذي لا وجود له في القانون الدولي، وكأنه عصا سحرية تتجاهل بها المعايير المستقرة للقانون الأمريكي والدولي. حتى إذا حوكم من يشتبه في كونهم إرهابيين بواسطة لجان عسكرية، وبرئت ساحتهم، تحتفظ الإدارة (الأمريكية) بحق احتجازهم إلى الأبد.
وفي أغلبية من الحالات، عبرت حكومات انتهازية عن مساندة الحرب ضد الإرهاب، وادعت أن حركات التمرد المحلية من فعل جماعات إرهابية تماثل "القاعدة"".

الحريات المدنية والسياسية، وبخاصة للعرب والمسلمين، وأهدرت الحق في محاكمة عادلة أمام القاضي الطبيعي فسمحت بالاعتقال والتوقيف الإداري بدون محاكمة أو حتى توجيه تهمة، وأقرت تقديم المدنيين لمحاكم عسكرية.

ولم تتورع الإدارة الأمريكية عن التوسع في إجراءات العزل العرقي[7] للعرب والمسلمين، ولو كانوا مواطنين أو مقيمين شرعيين من أصول عربية، في أمريكا وأوروبا، فأصبحوا، على نقيض القاعدة الحقوقية، متهمين حتى تثبت براءتهم. فاعتقل الكثير لا لسبب إلا انتمائهم للعروبة أو الإسلام. وفرضت الإدارة الأمريكية على مواطني خمس وعشرين من الدول العربية والإسلامية إجراءات تسجيل البصمات عند دخول الولايات المتحدة، كما فرضت التسجيل لدى جهات حكومية، الذي انتهى إلى الاعتقال الإداري في عدد من الحالات.

وقد ترتب على هذه الإجراءات أن انخفض عدد الطلبة العرب الذين يدرسون في الولايات المتحدة بشكل محسوس في حالة بعض البلدان، (جدول 1)، ممّا ينطوي على تقليل فرصة بعض الطلبة العرب في الاستزادة من أسباب المعرفة.

ومن ناحية أخرى، فلا ريب في أن تعرض العرب المقيمين في الغرب للمضايقات التي سبقت الإشارة إليها هو انتقاص صريح من الرفاه الإنساني لفئة مهمة من العرب. والأهم أن هذه الفئة يؤمَّل لها أن تلعب دورا مهما في التفاعل الحضاري بين البلدان العربية والدول الغربية المصنعة في إقامة مجتمع المعرفة. وبناء عليه، فإن تعرض حال العرب في الغرب للاضطراب والتوتر يضر بفرص التلاقح الحضاري المغني، الذي تتطلبه إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية وعلى صعيد العالم كله، مرة بسبب التضييق على العرب المقيمين في الغرب، ومرة أخرى نتيجة للتقليل من فرص التلاقح الحضاري عبر التزاور وأشكال التفاعل الأخرى (السياحة والمؤتمرات العلمية والمهنية).

كما أن إجراءات التضييق على الحريات المدنية في الغرب شجعت عددا كبيرا من الدول الأخرى ومن ضمنها دول عربية على إصدار قوانين جديدة للحد من الحريات المدنية والسياسية. فأصبحت "الحرب على الإرهاب" في نظر الكثيرين من الذين ناضلوا من أجل الحريات وحقوق الإنسان، حربا مرعبة بذاتها.

ولعل أوخم العواقب غير المباشرة للحرب الأمريكية على "الإرهاب" أن السلطة في بعض البلدان العربية وجدت مبرراً آخر للتضييق مجددا على الحريات عبر تبني تعريف مُوسَّع للإرهاب اتخذ تعبيرا مؤسسيا على الصعيد العربي في " الميثاق العربي لمكافحة الإرهاب" الذي انتقد في دوائر حقوق الإنسان العربية والدولية باعتبار أن مثل هذا التعريف الموسع يفتح الباب لإساءة الاستخدام من قبيل السماح بالرقابة، وتقييد الوصول إلى الإنترنت، بل وتجريم الطباعة والنشر لأية مادة "يمكن" أن تشجع على "الإرهاب"، إضافة لكونه لا يحرِّم، صراحة، الاحتجاز أو التعذيب، كما لا يتيح سبلا للاعتراض على قانونية الاحتجاز، ولا يحترم الحرية الخاصة لأنه لا يشترط إذنا من القضاء لفرض التنصت على الأفراد والجماعات. (منظمة العفو الدولية، بالإنجليزية، 2002 و2003).

لعلّ أوخم عواقب الحرب على الإرهاب أن السلطة في بعض البلدان العربية قد وجدت مبرّراً آخر للتضييق مجدداً على الحريات.

الإطار 6

مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: الحرب ضد الإرهاب أضرت بحقوق الإنسان وأدت إلى تفاقم البغضاء عبر العالم.

يرى "سيرجيو فييرا دي ميللو" مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنه "كان للحرب على الإرهاب آثار ضارة على احترام حقوق الإنسان عبر العالم". فقد "اتخذت الحكومات عبر العالم من "الحرب على الإرهاب" التي أعلنها الرئيس "بوش" بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 ذريعة لتبرير نشاطات يعتبرها مضرة بحقوق الإنسان في البلدان المصنعة والعالم النامي". كما عبر عن أن " العرب والمسلمين يتعرضون بشكل متزايد للتمييز العنصري... عن طريق إفرادهم واتهامهم، وحتى عن طريق العنف، في بعض الحالات"، وعبر عن الحاجة إلى " أن نمنع، مهما كانت التكلفة، أن يتحول المدنيون إلى ما يسميه بعض الأناس غير المسؤولين إلى "أضرار جانبية" [8] ... لقد عانى المدنيون في العراق بما فيه الكفاية".

المصدر: مؤتمر صحفي في هلسنكي، 17 ديسمبر/كانون أول 2002، تقرير وكالة رويترز.

الجدول 1

عدد الطلبة من بعض الدول العربية في الولايات المتحدة قبل وبعد أحداث سبتمبر 2001

البلد	عدد الطلبة في الولايات المتحدة		
	1999	2003/2002	الانخفاض %
السعودية	5156	3581	31
قطر	338	250	26
عُمان	459	345	25
اليمن	188	181	4

المصدر: بيانات جمعها مكتب المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة من السفارات العربية.

7 Ethnic profiling
8 Collateral damage

مغبة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين على التنمية الإنسانية في البلدان العربية

خلص تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول إلى أن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين يشكل عقبة كؤوداً في وجه التنمية الإنسانية، يترتب عليه إهدار خطير لفرص التنمية الإنسانية في البلدان العربية، ولا نقول في فلسطين فحسب. حيث تمتد معاناة الاحتلال إلى عموم الشعب العربي، وإن اقتصر جانب من أوخم عواقبه على حدود فلسطين.

بداية، يحرم الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين جميعاً من الحرية والكرامة الإنسانية ويهدر حقهم المعترف به دولياً في تقرير المصير. ولكن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي أيضاً تهدر الثروات والقدرات البشرية الفلسطينية، والأمن الفردي والجمعي، بل والحياة ذاتها، على الأرض الفلسطينية المحتلة.

كما أن احتلال الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى يضع عبئا متواصلا ومباشرا على اقتصادات البلدان العربية ويقود إلى وضع هرم للأولويات ما كان له أن يقوم حينما يغيب الاحتلال والمخاطر الخارجية. فهو يخلق حالة من القلق في الوطن العربي تجعل للإنفاق العسكري أولوية على برامج التنمية الإنسانية. وإذا كانت المخاطر الخارجية تخلق حاجة أصيلة لدرئها، فإن الحكومات قد تتوسل بها لتحقيق مآرب سياسية واقتصادية أخرى. فهي قد تصبح ذريعة لمنع التحول السياسي المطلوب أو إبطائه، أو التلكؤ في تمكين القوى المحرومة والمهمشة وإدماجها في سياق العملية السياسية وفي نطاق مسار التنمية الاقتصادية. ولا ريب أن الاحتلال والمخاطر الخارجية يساهمان بشكل مباشر أو غير مباشر في إعاقة مسار التنمية لأنه ينقل الجهد ويحول الموارد بعيدا عنها إلى أنشطة غير إنتاجية، ويمنع التغيير من ظروف الوضع الراهن إلى ظروف تحتضن وترعى التنمية الإنسانية. وفي النهاية، فإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي كتهديد ملح للأمن القومي لبعض البلدان العربية قد وُظِّف من قبل بعض نظم الحكم كتبرير للتضييق على الحريات في البلدان العربية، وليس أبعد من هذا إهدار لفرص التنمية الإنسانية في عموم الوطن العربي.

ولا يخفى أن الاعتقاد بامتلاك إسرائيل لترسانة ضخمة من أسلحة الدمار الشامل[9] دون رقابة دولية أو رادع إقليمي أو دولي، ما يراه العرب ازدواجا في المعايير الدولية في هذا الصدد، يزج بالمنطقة العربية وما حولها في سباق تسلح مستعر يستنزف موارد كانت جهود التنمية في المنطقة أولى بها.

في عام 2002، استغلت حكومة إسرائيل "الحرب ضد الإرهاب" فاجتاح الجيش الإسرائيلي الأراضي الفلسطينية بكاملها تقريبا، مقترفا للتدمير العشوائي للمزارع والمساكن وعمل على تقويض السلطة الفلسطينية، واستعمل المدنيين العزل كدروع بشرية، وارتكب سلسلة من جرائم التدمير والترويع والقتل، بل، وفقا لمنظمة غير حكومية مشهود لها، "مراقبة حقوق الإنسان"[10] الأمريكية، "جرائم حرب"، خاصة في "جنين" و"نابلس" وغيرهما (مراقبة حقوق الإنسان (بالإنجليزية)، 2002) و (منظمة العفو الدولية، 2002).

وفي أوائل نيسان/ إبريل أدانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بأغلبية 33 صوتا من 53، "انتهاك سلطات الاحتلال الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ضمنها القدس الشرقية" بما في ذلك "ممارسة التصفيات أو القتل خارج حدود القانون"، وعبرت عن قلقها العميق تجاه "أعمال القتل الجماعي" ضد الشعب

إن احتلال الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى يضع عبئا متواصلا ومباشرا على اقتصادات البلدان العربية، ويخلق حالة من القلق في الوطن العربي تجعل للإنفاق العسكري أولوية على برامج التنمية الإنسانية.

الإطار 7

تقرير مراقبة حقوق الإنسان : 2002، ملخص منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جنين

"قامت قوات الأمن الإسرائيلية بتجاوزات واسعة النطاق تشمل الاستعمال الزائد، وغير المميز، للقوة القاتلة ضد المتظاهرين الفلسطينيين العزل؛ والقتل خارج سياق القانون بواسطة جنود قوى الدفاع الإسرائيلية؛ والتزيد في إطلاق النار في مواجهة الهجمات الفلسطينية؛ والتقاعس في مواجهة اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين؛ وإجراءات "الإغلاق" ضد المجتمعات الفلسطينية والتي تمثل عقابا جماعيا".

"أما في جنين فقد "وثّقت "مراقبة حقوق الإنسان" عبر تحقيقاتها أعمال قتل غير قانونية ومتعمدة، وقتل أو جرح أشخاص يحميهم القانون من خلال الاستعمال الزائد للقوة غير المتناسبة مع الحال. وتنتهك هذه الأعمال القانون الدولي الإنساني الذي يمنع القتل المتعمد لغير المتحاربين. ووجدت المنظمة أيضا حالات عطّل فيها جنود قوى الدفاع الإسرائيلية عمدا وصول المساعدة الطبية للجرحى دون مبرر ظاهر لضرورة عسكرية، مما يشكل انتهاكا آخر لنصوص القانون الدولي الإنساني القاضية بمنع "تسبيب المعاناة أو الضرر الجسيم للجسد أو الصحة.... وهناك دليل قوي على أن بعض الحالات التي تم توثيقها تشكل انتهاكات خطيرة لميثاق "جنيف"، أي ارتكاب جرائم حرب."

المصدر: مراقبة حقوق الإنسان (بالإنجليزية)، 2000.

9 مثلا، تقع إسرائيل في عداد أقلية من الدول التي لا يقوم شك في امتلاكها للسلاح النووي، وإن لم تعترف به (وزارة الخارجية الأمريكية، نقلا عن موقع infoplease.com على الإنترنت)، ويحوي موقع شبكة MSNBC الأمريكية على الإنترنت توثيقا تفصيليا لقدرة إسرائيل النووية. كما امتنعت إسرائيل عن التصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ويصنف مركز دراسات "عدم الانتشار" التابع لمركز "مونتريي للدراسات الدولية" حيازة إسرائيل للأسلحة الكيميائية في فئة "محتمل" وللأسلحة البيولوجية في فئة "ممكن"، علما بأن إسرائيل لم تصدق على كلا اتفاقيتي حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

10 Human Rights Watch

الفلسطيني، وأكّد القرار "الحق المشروع للشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي" (لجنة حقوق الإنسان، جنيف، قرار 6/2003).

التكلفة الإنسانية للاحتلال الإسرائيلي

لقد جلب الاحتلال الإسرائيلي الموت والدمار إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. فمنذ بدء الانتفاضة الحالية في سبتمبر من عام 2000 وحتى شهر أبريل من عام 2003، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية 2405 مواطنا فلسطينيا، وجرحت 41000 مواطن آخر. وليست هذه أرقاما صماء، وإنما أناس دمرت حياتهم، وأحبطت آمالهم، ووُئِد مستقبلهم، وثكلت أسرهم. ومعظم من قتل (85٪) من المدنيين، ونسبة هامة (20٪) من الأطفال. وتقدر منظمة اليونيسيف أن 7000 من الأطفال قد جرحوا.

وقد نجم عن النزاع أيضا ضحايا إسرائيليين، وتقدّر قوات الدفاع الإسرائيلية[11] أن 781 إسرائيليا قتل، وجرح 5468، من العسكريين والمستوطنين والمدنيين خلال الفترة من أيلول/سبتمبر 2000 وحتى أيار/مايو 2003. ولا ريب أن وقوع ضحايا من المدنيين الأبرياء[12] هو على الدوام مأساة إنسانية.

وإذا علمنا أن حجم سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يعادل واحد بالمائة من سكان الولايات المتحدة، فإن عدد القتلى من الفلسطينيين يكافئ، مقارنة، ربع مليون من المواطنين الأمريكيين. كما أن عدد الجرحى يقابل، مقارنة، أربعة ملايين من المواطنين الأمريكان.

وإلى جانب العدد الضخم من الضحايا، تعاني التنمية الإنسانية في فلسطين من فقدان الحريات، وخسارة الحياة المعيشية، ودمار البنى الأساسية، والتدهور المريع في الظروف الصحية. كما يقاسي الفلسطينيون من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان الأساسية، في الحياة، وفي الحرية، وفي الغذاء، وفي التعليم، وفي العمل.

ومن العسير أن نعثر على شبيه تاريخي لتقسيم الأراضي المحتلة إلى تجمعات. وبينما هي تشترك في قليل من أوجه الشبه مع سياسات العزل العرقي الماضية في الولايات المتحدة، فإنها أشبه ما تكون بسياسة "البانتوستانات" التي فرضها النظام العنصري في جنوب أفريقيا.

الإطار 8

الضحايا البشرية للاحتلال الإسرائيلي في أقل من عامين
(حتى أوائل إبريل 2003)

- 2405 قتلى منهم
  - 451 طفلا
  - 265 تلميذا
  - 1455 بذخيرة حية
  - 496 بواسطة أسلحة ثقيلة
  - 219 اغتيالا
- 41,000 جريح منهم
  - 7000 طفل
  - 2981 تلميذا
- 2500 عاهات مستديمة منهم
  - 500 طفل
- 9 صحفين قتلى منهم
  - 7 فلسطينيين
- 75 صحفيا جريحا
- +167 اعتداء على صحفيين

المصدر: مصادر عدة مجمعة من قبل: كشف حقائق فلسطين؛
وفيما يتصل بالجوانب التعليمية: المبادرة الفلسطينية للحوار والديمقراطية (مفتاح)

ويطال العقاب الجماعي من خلال إغلاق المناطق ومنع التجول بينها وداخلها، ثلاثة ملايين من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتقسم الحواجز ومراكز التفتيش الإسرائيلية الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثمائة من التجمعات السكانية المنفصلة. وتقاسي معظم المدن والقرى والمخيمات المحتلة من فترات منع التجول والإغلاق المطولة. فمدينة نابلس مثلا، ظلت تخضع فعليا لمنع التجول على مدى السنتين الماضيتين. كما قاسى حوالي 15000 فلسطيني من التقييد الأقصى لحركتهم من خلال الاعتقال، وما زال ستة آلاف منهم في السجون، من بينهم 350 طفلا.

ويحرم الإغلاق ومنع التجول الناس من الخدمات والإمدادات الأساسية، مما يخلق أزمة إنسانية كبيرة. كما يمنعان الوصول إلى الرعاية الصحية، ويحددان حركة التجهيزات الطبية والعاملين في القطاع الصحي. ولا يتمكن مرضى القلب أو السرطان أو الكلى من أسباب العلاج، أو لا يقدرون عليها. كما لا تستطيع النساء الحوامل من الحصول على خدمات الولادة، ويجبرن على الولادة في بيوتهن أو حتى على قارعة الطرق عند نقاط التفتيش. وقد ولدت ثلاث وأربعون امرأة أطفالهن عند نقاط التفتيش، تسع منهن مات أطفالهن أثناء الولادة (منظمة الهلال الأحمر الفلسطيني). ولا يستطيع الآباء تطعيم أطفالهم في الوقت الذي تتضاعف فيه المخاطر الصحية العامة. ولا يقدر الأطفال ولا المعلمين على الذهاب إلى المدارس. ويستشري سوء التغذية، حيث يعاني 30٪ من الأطفال تحت سن الخامسة من سوء التغذية المزمن، و21٪ من سوء التغذية الحاد (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وجامعة

أدانت لجنة حقوق الإنسان انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ضمنها القدس الشرقية، وأيدت "الحق المشروع للشعب الفلسطيني في مقاومة الإحتلال الإسرائيلي".

11 http://www.idf.il

12 سقط في النزاع ضحايا من جنسيات أخرى أيضا، وليس سحق ناشطة السلام الأمريكية النبيلة "راشيل كوري" تحت جرافة إسرائيلية إلا مثل واحد.

"جونز هوبكنز" (بالإنجليزية)، 2002). وتتفشى المعاناة النفسية الحادة، وبخاصة بين الأطفال. وتجد الأسر والأصدقاء والمجموعات نفسها معزولة وغير قادرة على التواصل والتعاضد فيما بينها.

بينما يُضيّق تشييد المستوطنات والجدار العازل الخناق على الشعب الفلسطيني، يقضي تدمير إسرائيل للممتلكات والبنى الأساسية الفلسطينية على آمال قيام اقتصاد فلسطيني قادر على الحياة.

وبينما يضيق تشييد المستوطنات والجدار العازل الخناق على الشعب الفلسطيني، يقضي تدمير إسرائيل للممتلكات والبنى الأساسية الفلسطينية على آمال قيام اقتصاد فلسطيني قادر على الحياة. وخلال الفترة من تشرين أول/أكتوبر 2000 ونيسان/أبريل 2002 بلغت الأضرار المادية 305 ملايين دولار. وفي منتصف شهر أيار/مايو 2002، بعد توغل إسرائيلي في عدد من مدن الضفة الغربية خلّف 260 قتيلا فلسطينيا، قدرت مجموعة المانحين الدوليين الأضرار المادية بأكثر من 361 مليون دولار (مجموعة المانحين، لجنة تنسيق المساعدة المحلية، 2002). ومن هول ما رآه منسق الأمم المتحدة الخاص "تيري لارسن"، في أحد هذه التوغلات (في جنين)، فإنّه وصف المشهد الماثل أمامه بأنه "مرعب فوق التصور" و"بغيض أخلاقيا". ولم تلجم صرخته المدوية ولا احتجاجات المجتمع الدولي التدمير الجاري. فبحلول أيلول/سبتمبر 2002، تضاعفت الأضرار تقريبا لتبلغ 728 مليونا من الدولارات.

وقد حرمت الممارسات الإسرائيلية قطاعات كبيرة من المواطنين الفلسطينيين من فرص العمل والدخل، حيث انخفض الناتج القومي الإجمالي بمقدار أكثر من النصف. كما قدر مجموع خسائر الدخل ما بين 3,2 و 10 بليون دولار (ناهيك عن كلفة تدمير الممتلكات العامة والخاصة). ويرزح الآن ثلاثة أرباع الفلسطينيين في الفقر (يقدر رسميا بأقل من دولارين للفرد يوميا) حيث زاد عدد الفقراء ثلاث مرات منذ سبتمبر 2000. كما يعاني من البطالة ثلثا القوة العاملة في قطاع غزة، ونصفها في الضفة الغربية. ويعتمد الفلسطينيون الآن على المساعدات الغذائية أكثر من أي وقت مضى. ويقدر البنك الدولي أنه إذا ما حل الصراع ورفع الإغلاق، فسيحتاج الاقتصاد الفلسطيني إلى سنتين على الأقل لإعادة الدخل إلى ما كان عليه في العام 1999.

وتزيد معدلات البطالة الحالية في الضفة الغربية وقطاع غزة على أكثر من ضعف معدلات البطالة التي سادت في الولايات المتحدة في أسوأ فترات أزماتها الاقتصادية، أي الكساد الكبير. كما أن نسبة الانخفاض في الناتج القومي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية أعظم كثيرا من ذاك الانخفاض في الناتج القومي الإجمالي الأمريكي في تلك الفترة.

ومع أن اليأس وفقدان الأمان لا يمكن تقديرهما كميا، إلا أنهما تكاليف باهظة للاحتلال. وبدوافع القرابة، ومن خلال استشعار المصيبة، وبفضل وسائل الإعلام الحديثة، يشاطر العرب جميعا إخوانهم الفلسطينيين في عذابهم. ويشهدون يوميا على فقدان إسرائيل المطلق لمزاعم الفضيلة والمدنية واحترام حقوق الإنسان.

احتلال العراق

عند الصياغة الأولى لهذا التقرير، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعد العدة لشن حرب تستهدف، في العلن، نزع أسلحة الدمار الشامل التي تدعي أن العراق يمتلكها، وإسقاط نظام الحكم المستبد في العراق واستبداله بآخر ديمقراطي. ولم تكد الصياغات الأخيرة لهذا التقرير تقترب إلا وكان العراق يرزح تحت احتلال أمريكي- بريطاني، بعد حرب قادتها الولايات المتحدة وبريطانيا مع بعض من الشركاء.

شن هذا التحالف الحرب على العراق دون تفويض من مجلس الأمن الدولي. ردا على سؤال في مؤتمر صحفي في لاهاي في 11 آذار/مارس 2003 قال الأمين العالم للأمم المتحدة "إذا خرجت الولايات المتحدة وقوى أخرى عن المجلس وقامت بعمل عسكري، فلن يكون هذا متمشيا مع الميثاق". وشن التحالف الحرب أيضاً في وجه معارضة شعبية قوية في البلدان العربية، بل عبر العالم كله، بما في ذلك الدول المنضمة للتحالف.

ورغم أن النتائج النهائية لهذه الحرب لم تكن قد اتضحت بشكل جلي عند الانتهاء من إعداد

الإطار 9

الخسائر المادية للاحتلال الإسرائيلي في تسعة عشر شهرا (حتى أوائل نيسان/أبريل 2003)

- الإضرار ب 11553 منزلا
- تدمير* 4985 منزلا
- تدمير* 323 مدرسة
- تدمير* 30 مسجدا
- تدمير* 12 كنيسة
- تدمير* 134 بئرا
- اقتلاع 34606 شجرة
- مصادرة 1162 دونما
- تدمير 17162 دونما

* تدمير كلي أو جزئي

المصدر: مصادر عدة مجمعة من قبل: كشف حقائق فلسطين؛

وفيما يتصل بالجوانب التعليمية: المبادرة الفلسطينية للحوار والديمقراطية (مفتاح).

هذا التقرير، إلا أن مرحلة العمليات العسكرية وما تلاها من دخول قوات الاحتلال للمدن العراقية الرئيسية، ومن ضمنها بغداد، كان لها آثار جسيمة على العراق وشعبه.

ولا ريب أن أفدح الخسائر كانت ما أصاب البشر من قتل وجرح وتشريد. فقد أدى استخدام طرائق حرب لا تميز بين الأهداف المدنية والعسكرية، ومنها القنابل العنقودية، إلى قتل وتشويه وفقد أعضاء لعدد كبير من العراقيين، وكثرة منهم من الأطفال الذين سترافقهم آثار هذه الإعاقات والتشوهات مدى حياتهم. وما زالت شظايا هذه القنابل الموغلة في عدم ذكائها تغطي مساحات واسعة، وستبقى أجزاؤها التي لم تنفجر تهدد المدنيين العراقيين، وبخاصة الأطفال منهم. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة "مراقبة حقوق الإنسان"، ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية، كانت قد حذرت في رسالة سابقة لوزيري الخارجية الأمريكي والبريطاني بتاريخ 2003/3/19 من استخدام القنابل العنقودية في الأماكن التي يوجد فيها المدنيون، بسبب ما تخلفه من شظايا تستمر في إصابة المدنيين لمدة طويلة بعد انتهاء الحرب (مراقبة حقوق الإنسان، بالإنجليزية، 2003). وليست المخاطر الصحية لذخائر اليورانيوم المنضب التي تلوث شظاياها البيئة العراقية وأرض العراق وموارد مياهه أقل إعاقة لصحة العراقيين ولمستقبل التنمية الإنسانية في العراق.

ولكن الدمار المادي كان أيضا بالغ الضخامة. غير أن الدمار الأبشع في منظور الحضارة والمعرفة تمثل في التغاضي عن استباحة ونهب متحف بغداد ومكتبتها ومركز الفنون العراقي، مما يعد خرقا للمادة 53 من اتفاقية جنيف الأولى التي تنص على مسؤولية قوة الاحتلال عن حماية الأغراض الثقافية والأماكن الدينية من أجل المحافظة على التراث الثقافي والروحي للسكان الذين يخضعون للاحتلال.

كما أن الملاحقة الأمريكية للعلماء العراقيين تثير مخاوف من أن يؤدي ذلك إلى وقف مسيرة البحث العلمي والتطوير التقاني في العراق، وفي المنطقة بأكملها. وهي مخاوف يزيد منها ما يتعرض له بعض العلماء والدارسين العرب في الجامعات الغربية من قيود لا سابق لها على حرياتهم العلمية والشخصية، أشرنا إليها فيما سبق.

لقد أطاحت الحرب على العراق، لا ريب، بنظام حكم شمولي وممعن في القهر حرم العراقيين كافة من التمتع بالحريات المدنية والسياسية، وسام كثرة من العراقيين صنوف التنكيل والعذاب التي كانت أنباؤها تتداول سرا فيما مضى ولكن تتكشف كل صباح الآن بعض من بقاياها أو آثارها. ولم تتوقف خطايا النظام السابق عند حدود العراق، فقد أدى غزو الكويت في العام 1990 إلى تهديد خطير للأمن القومي العربي، وإلى اشتداد أزمة العمل العربي المشترك.

غير أن غزو العراق واحتلاله، وما ترتب عليهما من دمار لم يقتصر على البنى المادية ولكن طال البنى المؤسسية للخدمات والأمن. وأدّى ذلك إلى فوضى عارمة وافتقاد جموع العراقيين للأمن والأمان. وذلك ما يضع شعب العراق، والمنطقة، أمام تحد من نوع جديد لا يمكن مجابهته إلا بتمكين الشعب العراقي من حقوقه الأساسية وفق الشرعة الدولية، بالتحرر من الاحتلال، واستعادة ثرواته، إضافة إلى إقامة نظام حكم صالح يمثل جموع العراقيين تمثيلاً سليماً يسهر على إعادة بناء العراق من منظور التنمية الإنسانية.

إلا أن تبعات غزو العراق واحتلاله لا تتوقف عند حدوده. وسيكون لتطور الأوضاع في العراق، إضافة إلى ذلك، آثار مهمة على التنمية الإنسانية في عموم الوطن العربي. إذ بالنسبة للمنطقة العربية ككل، جسدت هذه الحرب مخططات إعادة تشكيل المنطقة العربية من الخارج خدمة لأغراض قوى أجنبية.

وفي مواجهة ذلك كله تطمح سلسلة "تقرير التنمية الإنسانية العربية" إلى حفز رؤية استراتيجية تبلورها النخب العربية، عبر عملية إبداع مجتمعي وطنية، تتوخى إعادة تشكيل المنطقة من الداخل خدمة للتقدم الإنساني فيها. وتدور هذه الرؤية في التقرير الحالي حول بناء مجتمع المعرفة في البلدان العربية، الفصل التاسع، وفي التقارير اللاحقة، حول مطالب جوهرية أخرى لبناء التنمية الإنسانية في البلدان العربية. فلا جدال في أن الإصلاح من الداخل، المتأسس على نقد رصين للذات، هو البديل الصحيح لمخططات إعادة تشكيل المنطقة من الخارج.

التكامل العربي

شهدت العقود الستة الماضية بعض الإنجازات على صعيد التكامل العربي، إلا أن الإخفاقات كانت أعظم، سواء من حيث الارتقاءُ بمستوى التكامل والاقتراب به من غاياته النهائية، أو من حيث الإسهامُ في بناء التنمية الإنسانية عربيا.

على صعيد الإنجاز، نشطت الدول العربية

وضع الاحتلال الشعب العراقي أمام تحدٍّ جديد لا يمكن مجابهته إلا بتمكين الشعب العراقي من حقوقه الأساسية وفق الشرعة الدولية، بالتحرر من الاحتلال، واستعادة ثرواته، إضافة إلى إقامة نظام حكم صالح يمثل جموع العراقيين تمثيلاً سليماً يسهر على إعادة بناء العراق من منظور التنمية الإنسانية.

الإصلاح من الداخل، المتأسس على نقد رصين للذات، هو البديل الصحيح لمخططات إعادة تشكيل المنطقة من الخارج.

الثماني عشرة الموقعة على "منطقة التجارة الحرة العربية" في تنفيذ نصوصها. فحررت التجارة في 60٪ من المنتجات المتداولة بين الأطراف بحلول كانون ثاني/يناير 2003، وينتظر أن يحرر كامل التجارة بين الدول الأطراف بحلول كانون ثاني/يناير 2005.

وعلى صعيد التكامل عالميا، انضمت إحدى عشرة دولة عربية إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وهناك خمس أخر في سبيلها للانضمام. ولم يتضح بعد ما إذا كانت الدول العربية الأعضاء في المنظمة، حاليا أو مستقبلا، ستحرص على الاستفادة من نصوص "الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات" (الجات) التي تسمح بالانضمام إلى ترتيبات التجارة الإقليمية، بحيث تتكامل عضوية الدول العربية في منظمة التجارة العالمية مع انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية، مما يزيد من قدرة البلدان العربية على جذب الاستثمار الأجنبي، على تنوع مصادره، إلى عموم المنطقة العربية.[13]

كما أن هناك انسياقاً وراء أساليب للتكامل ابتدعت لتلائم أوضاع مجتمعات متقدمة رغم ثبوت فشلها في كثير من تجمعات الدول النامية. فمنطقة التجارة الحرة العربية مثلا تقتصر على التجارة في السلع، وذلك لا يفضي بالضرورة إلى قيام سوق عربية مشتركة في الخدمات ورؤوس الأموال والعمل، ولا ينطوي على قيام بنى مؤسسية تتولى تنظيم وضبط تدفقات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

وفي ظل محدودية المشاركة الشعبية في عمليات اتخاذ القرار على المستويات القطرية، اتصف النسق التكاملي العربي بضعف هذه المشاركة، وبإهمال عمليات تعريف المواطن العربي بما يتخذ من إجراءات وقرارات يفترض أنه المستفيد الأول منها. وانحصر التفكير في مناقشة متطلبات تحرير التجارة البينية وما قد يترتب عليها من أضرار على فئات مصالح قائمة، وفي صراع حول الاستثناءات من عملية التحرير، دون اهتمام بدور التكامل في رفع الكفاءات الإنتاجية والقدرات التنافسية عربيا وعالميا.

باختصار، ما فتئ حال التكامل العربي يقصر كثيرا حتى الآن عمّا أسماه تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول "منطقة مواطَنة حرة عربية".

ما فتئ حال التكامل العربي يقصر كثيرا عمّا أسماه تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول "منطقة مواطَنة حرة عربية".

يسود في البلدان العربيّة أدنى مستوى من التمتع بالحريات بين مناطق العالم.

تطور حال الحرية والحكم الصالح من قواعد البيانات الدولية

يسعى هذا الجزء لتتبع حال مؤشرات الحرية والحكم الصالح المتاحة من قواعد بيانات دولية، نقر مسبقا بنقائصها ولكن يضطرنا لاستعمالها غياب بدائل افضل. ونتمنى أن يتاح في القريب العاجل بدائل عربية لها، ربما عبر إصدارات لاحقة من تقرير "التنمية الإنسانية العربية".

تطور مستوى التمتع بالحريات المدنية والسياسية (1990-2000)

نحاول هنا تتبع مستوى التمتع بالحريات المدنية السياسية في البلدان العربية في العقد الأخير من القرن العشرين، استقراء للاتجاه العام، باستخدام المؤشر، القاصر، الذي استعملنا في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (2002)[14] والذي توقفت فيه قيم مؤشر الحرية عند العام 1998 حسب البيانات المتوافرة وقت إعداد التقرير الأول. وفي وقت الكتابة، لم يكن المؤشر متوافرا إلا للعام 2001/2000 فقط (بيت الحرية (بالإنجليزية)، 2002).

ويظهر من شكل 5 أنه بينما كان الاتجاه العام على صعيد العالم، وكثرة مناطقه، عبر عقد التسعينات صاعدا بوجه عام، خاصة في النصف الثاني من العقد، يمكن القول أن الاتجاه في عموم البلدان العربية كان هابطا مع تدهور واضح في أوائل التسعينات. كما احتفظت البلدان العربية في المتوسط بأدنى مستوى من التمتع بالحريات بين مناطق العالم المعتبرة.

والواقع أنه، حسب هذا المؤشر، جاءت خمس بلدان عربية بين أقل عشرة بلدان صنفت عند أدنى مستويات التمتع بالحرية في العالم في العام 2001/2000.

مؤشرات التمثيل والمساءلة

وفي معرض الاستشهاد بقواعد البيانات الدولية،

13 لا يمكن ضمان هذا الأمر في حالة الانضمام المنفرد إلى ترتيبات عالمية أو اتفاقات ارتباط مع الاتحاد الأوروبي مثلا بدون ترتيب إقليمي عربي على صورة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة. ففي حالة الارتباط المنفرد تنتفي الحاجة لتوطين الصناعات من البلدان المصنعة إلى البلد العربي نظرا لإلغاء القيود على التجارة بينه وبين بلدان الارتباط المصنعة.

14 مؤشر الحرية الذي يصدره "بيت الحرية" الأمريكي. وقد استعمل التقرير هذا المؤشر رغم تحفظات مهمة عليه، لاعتبارات فنية وعملية تتلخص في توافر سلسلة زمنية طويلة وقاعدة بيانات تفصيلية لعدد كبير من بلدان ومناطق العالم، عن المؤشر المذكور، مع غياب بديل آخر مقنع خال من شوائب مؤشر "بيت الحرية"، نتيجة لضعف قياس الحرية ومؤشرات الحكم الصالح بوجه عام، وبوجه خاص في البلدان النامية، والعربية ضمنها. ونظرا للأهمية الحيوية لموضوع الحرية، بخاصة من منظور التنمية الإنسانية العربية، كان جماع الرأي في هذا الأمر المُشْكِل هو استعمال المؤشر لإثارة موضوع الحرية من أوسع باب ، دون تبنيه، مع الدعوة لتجاوزه؛ بل العمل على تجاوزه، من خلال إصدارات تالية من تقرير "التنمية الإنسانية العربية".

يمكن التطرق أيضا إلى مؤشرات التمثيل والمساءلة (كاوفمان وآخرون (بالإنجليزية)، 2002)[15]، ولعل التمثيل والمساءلة أهم أركان الحكم الصالح، التي استشهد بها في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول. ويوضح شكل 6 أنه رغم تحسن طفيف في قيم مؤشرات التمثيل والمساءلة في مجمل البلدان العربية في العامين محل المقارنة، ما برحت المنطقة العربية تحتل، وفق مجموعة المؤشرات هذه، أدنى مستويات التمثيل والمساءلة بين مناطق العالم.

مؤشر الانطباع عن الفساد في معاملات الأعمال

نختتم هذا الجزء بعرض أحدث تقييمين للانطباع عن الفساد في معاملات الأعمال، في دول العالم وفق تقييم مؤسسة الشفافية الدولية (بالإنجليزية)، 2002، شكل 7، حيث يمثل الرمز المصمت العام 1998 والرمز الفارغ العام 2002، ويلاحظ أن قيم المؤشر الأدنى هي الأسوأ (الأكثر فسادا).

لا يدلّ الشكل على تحسن واضح في موقع البلدان العربية الداخلة في التقييم، نسبة إلى باقي بلدان العالم، بين عامي 1998 و2002، وإن كان موقع واحد منها، مصر، قد تحسن قليلا.

التطورات المؤثرة على التنمية الإنسانية داخل البلدان العربية

يقوم هذا الجزء على حصر الأحداث المهمة التي جرت على الصعيد القطري في البلدان العربية ويستشف أن لها أثرا محسوسا، إن سلباً أو إيجاباً، على مسيرة التنمية الإنسانية في البلدان العربية، واستقراء اتجاهات آثارها على التنمية الإنسانية. وبسبب طبيعة البحث والمنهج المتبع، يركز القسم على ميداني توسيع نطاق الحريات وإقامة الحكم الصالح، ونهوض المرأة (بالمقابل، فإن تحسناً جوهرياً في ميدان اكتساب المعرفة يحتاج مدى زمنيا أطول ليتحقق).

ولعل من أهم التطورات التي كان يحتمل أن تؤدي إلى تحسن مهم في حال التنمية الإنسانية في عموم البلدان العربية إن أقرت وطبقت بفعالية، هي المبادرة واسعة النطاق لإصلاح الوضع العربي عامة، التي أعلنها وليّ عهد السعودية الأمير عبد الله في مطالع العام الحالي شاملة للأبعاد التالية:

الشكل 5
متوسط قيم مؤشر الحرية، مرجحاً بعدد السكان، المنطقة العربية ومناطق أخرى من العالم، 1990-2000

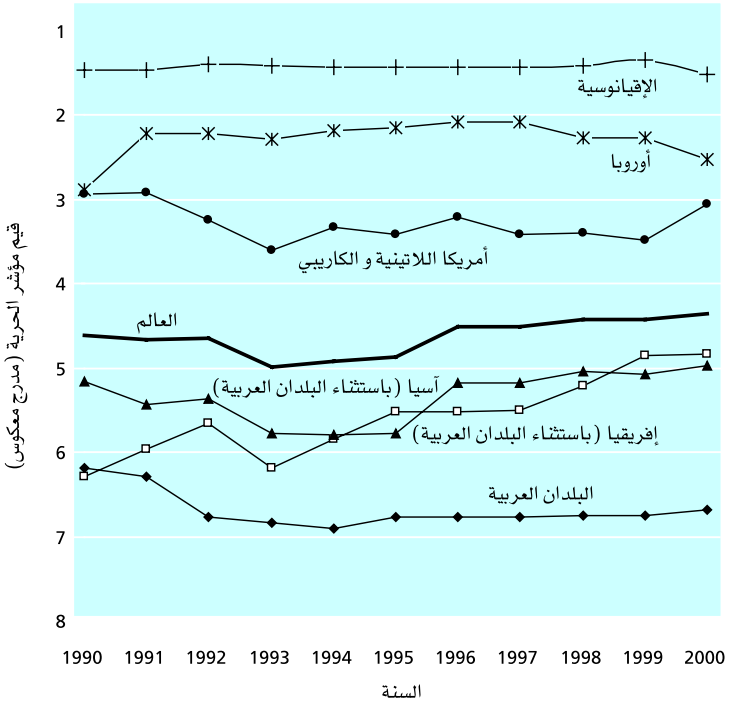

الشكل 6
متوسط قيم مؤشرات التمثيل والمساءلة، المنطقة العربية ومناطق مقارنة في العالم، 2001/2000-1998/97

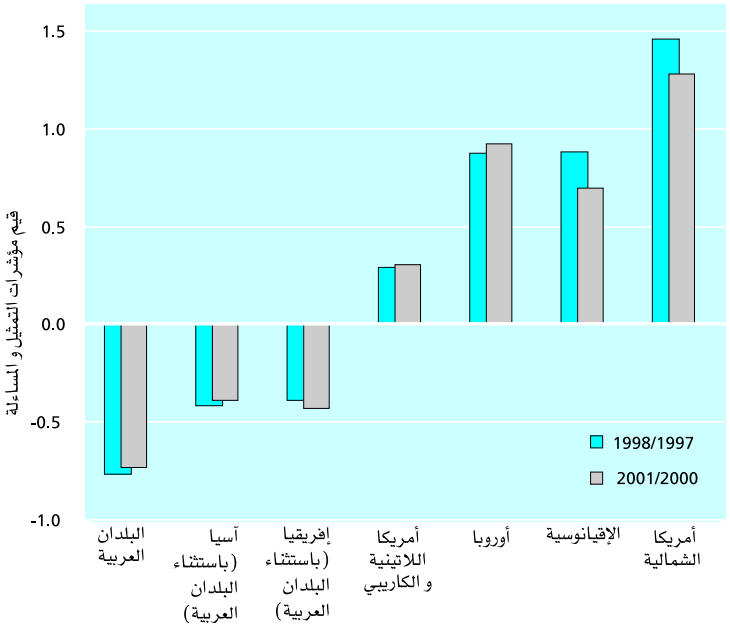

15 مع الإشارة الواجبة إلى أن مجموعة المؤشرات هذه لا تخلو بدورها من شوائب، بل من تحيز يعود إلى اعتبار نسق الحكم في الولايات المتحدة المثل الأعلى، رغم أنه، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، يعاني نواقص ضخمة كما أسلفنا.

الشكل 7

مؤشر الانطباع عن الفساد في معاملات الأعمال حسب مؤسسة الشفافية الدولية، موضحاً موقع البلدان العربية الداخلة في التقييم، 1998 و 2002

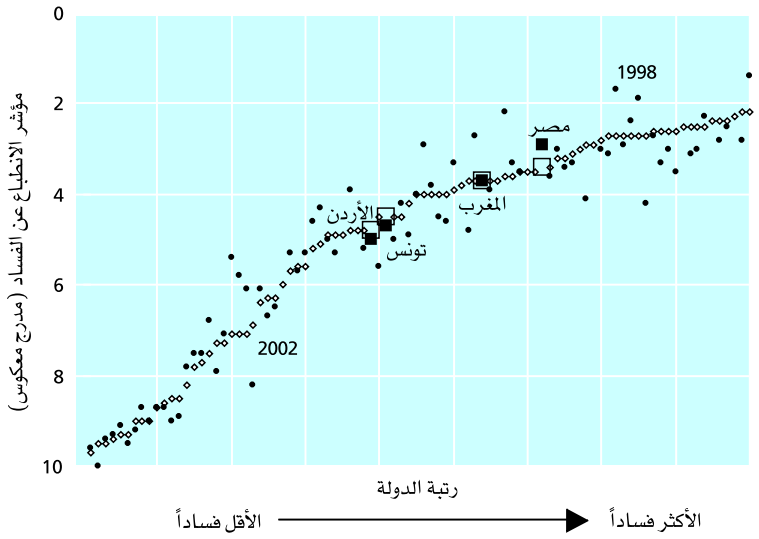

"الإصلاح الذاتي وتطوير المشاركة السياسية، منطلقان أساسيان لبناء القدرات العربية وتوفير شروط النهضة العربية الشاملة داخل الدول العربية وتعزيز المشاركة وتقوية التعاون العربي والقدرات العربية المشتركة، وتلبية متطلبات الانخراط الإيجابي في ميادين المنافسة العالمية، وتحقيق التنمية المستديمة" (وثائق مؤتمر القمة العربي، مارس 2003، جريدة الأهرام، القاهرة).

وكان ينتظر أن تعرض المبادرة على مؤتمر القمة العربي في دورته العادية (مارس 2003). غير أن بيان القمة خلا من إشارة إليها. ويبدو أن الظروف غير العادية التي عقدت فيها القمة في شرم الشيخ، المتمثلة في التهديد بغزو العراق، عصفت بفرص هذه المبادرة في حينها على الأقل، وأدت إلى الاتفاق على تأجيل النظر فيها إلى الدورة العادية التالية المنتظر أن تنعقد في تونس.

تطورات مشجعة في البحرين وأخرى في المغرب على صعيد المشاركة السياسيّة.

توسيع نطاق الحريات وإقامة الحكم الصالح

رغم التقدير العام بتدني مستوى التمتع بالحريات وقرب غياب الحكم الصالح في البلدان العربية، احتفى تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (2002) بتطورات إيجابية في مجال الحريات وإقامة الحكم الصالح في بلدين عربيين: البحرين والمغرب.

وقد اطردت التطورات المشجعة في البحرين، فألغي قانون "أمن الدولة" الذي كان عنوان القهر في البلد، وأُعلن أن الدولة تكفل حرية تكوين الجمعيات الأهلية والعلمية والثقافية والمهنية والنقابات، وأن الإضراب وسيلة مشروعة للدفاع عن حقوق العمال، وسُمح بإنشاء "جمعيات سياسية"، وتوسع نطاق حرية التعبير بمساعدة من القضاء، وأعلن أمير دولة البحرين وقتها تحول البلد إلى مملكة دستورية. وجرت أول انتخابات تشريعية منذ أكثر من عشرين عاما، وإن كان قد شاب الانتخابات مقاطعة بعض التيارات السياسية لها، واستقالت الحكومة بعد إعلان نتيجتها، والتأم شمل المجلس التشريعي، بقسميه المنتخب والمعين في 24 ديسمبر 2002. إلا أنه قد صدر مرسوم (47 للعام 2002) يسمح بمصادرة أو منع أي مطبوعة تعد مهينة للدين الرسمي أو تنتقد الملك أو سياسات الحكومة (منظمة مراقبة حقوق الإنسان، 2001).

وفي المغرب أجريت انتخابات تشريعية وصفت بالنزاهة، خصصت فيها قائمة للنساء تضم ثلاثين موقعا، فتقدم كل حزب بقائمة تضم ثلاثين مرشحة، إضافة إلى إمكان ترشيح النساء في قوائم الأحزاب مما ساهم في فوز عدد مقدَّر من النساء، وتغيرَّت الحكومة بعدها.

وشملت التطورات الإيجابية في ميدان الحرية والحكم الصالح إصدار الرئيس السوداني مرسوما يجيز لأحزاب المعارضة ممارسة العمل السياسي شرط الالتزام بالمنهج السلمي.

وفي تطور يحمي حقوق الأقلية البربرية، تم في الجزائر اعتبار "الأمازيغية" لغة وطنية وتدريسها في البرنامج التربوي.

وتم السماح بقيام أحزاب وتعددية سياسية في جيبوتي. وبصدور عدد من الصحف المعارضة في سوريا وتونس، وبنشاط إذاعات مسموعة ومرئية خاصة (غير حكومية) أو معارضة في مصر وسوريا.

وفي اليمن، جرت في نهايات إبريل 2003 ثالث انتخابات تشريعية منذ توحيد شطري البلد في عام 1990، بمشاركة جميع الأحزاب الرئيسية، وتنافس فيها نحو 1400 مرشح في 301 دائرة انتخابية، في هدوء نسبي، وقدرت نسبة المشاركة بنحو 70٪. وبنهاية الشهر أعلنت نتائج 280 دائرة انتخابية وكان بين الفائزين امرأة واحدة.

وفي نيسان/إبريل 2003 نظمت حكومة قطر استفتاء على مشروع دستور دائم ينص على قيام مجلس شورى من 45 عضوا، ثلثاهم منتخب، ويحق له مساءلة الوزراء، وعزلهم بأغلبية الثلثين. دون أن يسمح المشروع بقيام أحزاب سياسية، واستمرار احتفاظ الأمير بسلطة تعيين رئيس

الوزراء والوزراء.

وأطلق سراح عدد من المعتقلين في سوريا وتونس وليبيا واليمن والمغرب.

وحوكم، وأدين، عدد من القيادات الرسمية بتهم فساد وتربح في ليبيا ومصر.

ولكن حالة الحرية لم تخل من الشوائب في غالبية البلدان العربية.

في بلد عربي، استمرت ظاهرة وفاة أشخاص قيد الاحتجاز بشبهة التعذيب ورصدت إحدى عشرة حالة خلال العام 2001 جميعها لمحتجزين في قضايا الحق العام (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2002) واستمر انتزاع اعترافات تحت التعذيب وتقديم معارضين من التيار الإسلامي لمحاكم استثنائية (المصدر نفسه). واطردت ملاحقة نشطاء التيار الإسلامي بقصد الحد من مشاركتهم في المجالس التشريعية، وكذا قمع المظاهرات، حتى وإن كانت للاحتجاج على قرارات اقتصادية للحكومة.

في بلد عربي آخر، تتالى عدد من القوانين والإجراءات المقيدة للحريات، خاصة حرية التعبير، في الصحافة وحتى على الإنترنت، وصدر قانون يقضي بإضافة قيود صارمة على حرية الاجتماع، واستمر اعتقال نشطاء في مقاومة التطبيع مع إسرائيل، وتأجلت الانتخابات التشريعية. ولكن أعلنت، قرب نهاية العام 2002، وعود بإجراء الانتخابات في ربيع العام الحالي، وتخصيص حصة للنساء في المجلس التشريعي، و"رفع سقف" الحرية الإعلامية والنقابية.

وفي بلد عربي ثالث، صرح الأمير برفض وجود أحزاب سياسية.

وفي آخر، قلّص رئيس الجمهورية صلاحيات نواب البرلمان، وانخفضت نسبة المشاركة في الانتخابات (أيار/ مايو 2002) إلى أقل من 20٪ وإلى أقل من 2٪ في ولايتين بمناطق جماعات فرعية (أقليات).

وظلت حريات الرأي والتعبير موضع تقييد شديد في بلد آخر، بينما أكد الخطاب السياسي اعتبار الذين ينتقدون سياسة بلدهم "خونة" يستحقون الملاحقة وفق القانون، وتتالت ملاحقة نشطاء حقوق الإنسان، و تردد أن أكثر من ألف سجين سياسي أضربوا عن الطعام مطالبين بإطلاق سراحهم (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2002) ، وعُدِّل الدستور من أجل السماح للرئيس الحالي بالاستمرار في المنصب (لمدة رابعة بعد أن كان الدستور ينص على ثلاث ولايات فقط).

وتعرضت قناة " الجزيرة" الفضائية لعدد من الإجراءات المقيدة لنشاطها في أكثر من بلد عربي بدعاوى متعددة.

ومُدِّد العمل بحالة الطوارئ في أكثر من بلد عربي، لمدة ثلاث سنوات متتالية في إحداها. واستمر تقديم المدنيين إلى المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة (الاستثنائية) في ستة بلدان عربية (مصر، وسوريا، والأردن ، وتونس، ولبنان، وفلسطين).

بل إن بعض الحكومات العربية عمدت إلى التضييق على أشكال التعبير الشعبي لدعم المقاومة الفلسطينية بمضايقة نشطائها وحتى التصدي بالعنف للتظاهرات الشعبية، حتى أن قمع قوات الأمن لمظاهرات مناصرة لفلسطين في بلد عربي أدى لمقتل طالب جامعي وإصابة عشرة بإصابات خطيرة.

وقد أضحت قضية الحرية في البلدان العربية كذلك من ضحايا تبعات العدوان الأمريكي البريطاني على العراق، فقد أسفر تعارض المشاعر الشعبية مع المواقف الرسمية، في سياق كبت حريات التعبير أصلا، عن تصدي قوات الأمن أحيانا بالقوة المهدرة للكرامة الإنسانية، وقنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، للتظاهرات الشعبية المناهضة للحرب على العراق في أكثر من بلد عربي، حتى سقط خمسة قتلى في بلدين عربيين، وبلغ الأمر حد اعتقال اثنين من أعضاء مجلس الشعب على الرغم من حصانتهما البرلمانية، في بلد آخر.

المجتمع المدني

عانت منظمات المجتمع المدني في عدد من البلدان العربية من مزيد من التضييق القانوني والعملي. فقد صدر، في بلد عربي، قانون للجمعيات الأهلية اعتبر على نطاق واسع، مضيِّقا على نشاط المنظمات غير الحكومية بعد أن كانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بعدم دستورية القانون السابق له لأسباب شكلية.

وفي بلد آخر، أغلقت جمعية لحقوق المواطن بأمر من وزير الداخلية بدعوى ارتكاب مخالفات مالية وإدارية، واعتقل عدد من نشطاء النقابات المهنية المعروفين بانشغالهم بمقاومة التطبيع مع إسرائيل.

في دول عربية:

- استمر انتزاع الاعترافات تحت التعذيب

- عدّل الدستور من أجل السماح للرئيس الحالي بالاستمرار في المنصب لمدة رابعة.

- جدّد العمل بحالة الطوارئ.

أسفر تعارض المشاعر الشعبية مع المواقف الرسمية عن تصدي قوات الأمن أحياناً للتظاهرات الشعبيّة المناهضة للحرب على العراق بالقوة المهدرة للكرامة الإنسانية.

رفض مجلس تشريعي منتخب مشروعاً لتمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية.

وفي ثالث، قدّم رئيس جمعية حقوق الإنسان وبعض نشطاء حقوق الإنسان للمحاكمة بتهم إدخال مطبوعات وتوزيعها دون إذن، وإذاعة أنباء كاذبة في الخارج والانخراط في أنشطة تعكر الصفاء وتثير النعرات.

نهوض المرأة

تلقت قضية نهوض المرأة، بل قضية الحرية بوجه عام، ضربة قوية برفض المجلس التشريعي المنتخب في دولة عربية مشروعا حكوميا بتمكين النساء من ممارسة حقوقهن السياسية. كما رفضت المحكمة الدستورية في هذا البلد طعنين تقدمت بهما ناشطتان تطالبان بحقوق المرأة السياسية.

ولم تكتمل فرحة السماح للنساء في البحرين بالانتخاب والترشح في الانتخابات البلدية والتشريعية نتيجة لعدم فوز نساء في كليهما، لاعتبارات مجتمعية أساسا على ما يبدو.

إنجازات على صعيد مشاركة المرأة السياسية في المغرب وجيبوتي والأردن.

ولكن على الجانب الإيجابي، انعقد البرلمان المغربي حديث الانتخاب وبين أعضائه عدد كبير نسبيا من النساء: ثلاث وثلاثون امرأة في سابقة تاريخية مهمة، نتيجة لتخصيص قائمة للنساء، إضافة إلى إمكان ترشيح النساء على قوائم الأحزاب.

كذلك تلاحقت تطورات إيجابية في مجال التمييز الإيجابي لصالح النساء بغرض تدعيم مشاركتهن في السياسة عن طريق تخصيص حصص لهن في مقاعد المجالس التشريعية في بلدان عربية أخرى منها جيبوتي (فرض حصة 10٪ لكل من الجنسين كحد أدنى في القوائم الانتخابية للأحزاب)، والأردن (تخصيص ستة مقاعد للنساء في البرلمان، كحد أدنى).

وبهذا يمكن القول إن دعوة تقرير التنمية الإنسانية الأول لتبني مبدأ التمييز الإيجابي لمصلحة النساء قد لاقت قبولا، بل تبلورت في إجراءات تنفيذية مهمة في بعض البلدان العربية.[16]

وأكد رئيس دولة الإمارات حقّ المرأة في دخول ميدان العمل السياسي.

وفي قطر، فازت امرأة، لأول مرة، بعضوية مجلس محلي في ثانية الانتخابات المحلية التي أعطيت فيها النساء حق الانتخاب والترشيح، منذ العام 1999. وفي مطالع 2003 عينت سيدة أول وزيرة للتربية والتعليم.

وفي الكويت تبنت الحكومة الكويتية مشروع قانون يسمح للمرأة الكويتية بالالتحاق بسلك قوات الأمن.

وفي سلطنة عمان عينت سيدة رئيسة للهيئة العامة للصناعات الحرفية بدرجة وزير. كما سُمح للمرأة بقيادة سيارات الأجرة مع ركاب من الجنسين.

وفي اليمن عينت امرأة وزيرة دولة لحقوق الإنسان. ودخلت امرأة المجلس النيابي في انتخابات 2003.

وفي تطور مفاجئ، لحقت مصر في مطلع العام الحالي بالدول العربية التي ارتقت فيها المرأة منصة القضاء بتعيين محامية كأول قاضية في المحكمة الدستورية العليا، وتعيين سيدتين بهيئة المفوضين أمام تلك المحكمة.

تفضي مراجعة تطورات التنمية الإنسانية في البلدان العربية، منذ انتهاء العمل على تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول، إلى أن تحدي التنمية الإنسانية في البلدان العربية الذي وضعه التقرير الأول على جدول أعمال الأمة، مكثفا في تجاوز النواقص الثلاثة في: المعرفة والحرية وتمكين النساء، ما زال جد خطير. بل ربما ازداد التحدي خطورة، خاصة في مضمار الحريات، بسبب تطورات عالمية وإقليمية ومحلية غير مواتية للتنمية الإنسانية في الوطن العربي.

وفي باقي هذا التقرير نستأنف رحلة سلسلة "تقرير التنمية الإنسانية العربية"، للمساهمة في بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، عبر دراسة متأنية لأحد النواقص الثلاثة: المعرفة، تتوخى التوصل لرؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية (الفصل التاسع).

16 ومع ذلك ظهرت دعاوى بعدم دستورية تخصيص حصص للنساء، وبأن تخصيص الحصص يعني إقرارا بعدم قدرة النساء على الفوز في الانتخابات دون مساعدة. وكلا الدفعين ضعيف. فالتمييز الإيجابي وسيلة معتد بها في مكافحة إرث الاستبعاد والتهميش من ناحية، والاجتهاد الفقهي مطلوب دائما لدفع الضرر وإتيان المصلحة، من ناحية أخرى.